

الاحتياطات الدولية في ليبيا

مسار تراكمها والمخاطر المؤثرة

■ د. ناصر ميلاد محمد المعرفي

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

● مقدمة :

يمثل تكوين وحياسة الاحتياطات الدولية أهمية بالغة في الآونة الأخيرة وخاصة لدى الدول النامية نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية والسياسية المتوالية والتي غالباً ما تخلق خسائر فادحة وفترة رجوع طويلة للتكيف والعودة إلى الوضع الاقتصادي الطبيعي والمستقر ولذلك أصبح موضوع الاحتياطات الدولية يأتي في أولويات الأنظمة الاقتصادية باعتبارها حجر الأساس في دعم الثقة في النظام الاقتصادي لأي دولة وفي سياسة إدارتها لسعر الصرف من خلال التدخل لدعم العملة الوطنية بما يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي والحد من التعرض للصدمات والتقلبات الخارجية السلبية من خلال الاحتفاظ بجزء من هذه الاحتياطات الدولية في صورة سائلة لغرض الوفاء بالالتزامات الخارجية. ويهتم صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدات الفنية خصوصاً في المناطق التي تواجه أزمات مالية وتحولات اقتصادية وسياسية من أجل تحقيق الاستقرار والشفافية في إدارة هذه الاحتياطات والصناديق السياسية لتعزيز البنيان المالي الدولي، والاحتياطات الدولية تشمل كل الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على سعرها لغرض الحفاظ على الثقة في العملة الوطنية والاقتصاد.

وتتكون الاحتياطات الدولية من أصول النقد الأجنبي، الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، وموقف الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ولا تتعارض هذه المكونات مع بعضها في خدمة السياسات الاقتصادية وخصوصاً السياسة النقدية عندما يكون هدف

السلطة النقدية من حيازتها يكمن في تحقيق وممارسة السيطرة المباشرة والفاعلة وتعتبر أصول النقد الأجنبي (العملات الأجنبية) أهم مكون لهذه الاحتياطات وتمثل النسبة الأكبر ويرجع تنوع الاحتياطي من أصول النقد الأجنبي لتجنب الخسائر الناشئة بسبب التقلبات المتكررة في أسعار الصرف ولقد اكتسب الدولار الأمريكي في كونه شريكا للذهب قبولاً واسعاً نظراً لالتزام أمريكا بقابلية تحويله إلى ذهب بالسعر المحدد إلى حين تخليها عن هذا الالتزام إلا أنه استمر يحظى بقبول واسع باعتبار قوته من قوة الاقتصاد الأمريكي هذا وتحظى عملات أخرى إلى جانب الدولار بصفة القبول كاحتياطات مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو حالياً.

وتمثل هذه الورقة محاولة للوصول إلى أهم المخاطر التي تواجه الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي باعتبارها الملجأ الأخير في ظل الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية في تمويل الضغوط المتزايدة في الأنفاق العام وبشكل يهدد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا وتؤسس لمواجهة العجز في الميزانية العامة في ظل هذه الظروف الراهنة وهذه الدراسة تتناول المحاور التالية:

أولاً/ الاحتياطات الدولية في أوقات الأزمات

ثانياً/ مسارات الاحتياطات الدولية في ليبيا

ثالثاً/ سيناريوهات وبدائل إدارة الاحتياطات في ليبيا

رابعاً/ المخاطر التي تواجه الاحتياطات في ليبيا

أولاً / الاحتياطات الدولية في أوقات الأزمات.

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء بالصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة سواء الناتجة عن التحولات الاقتصادية أو عن ظروف متعلقة بالصراعات السياسية وأن وتيرة الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً وأن أكثر من 50٪ من هذه الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة مثلاً المكسيك اتبعت في نهاية الثمانينات برنامجاً للاستقرار المالي تضمن سياسة مالية ونقدية انكماشية وتحرير للقطاع المالي والتجارة الخارجية وقامت بربط سعر صرف البيوزو بالدولار الأمريكي، مما أدى إلى تحسن معدلات التضخم بالاتجاه نحو الانخفاض، وازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ما دفع الاقتصاد المكسيكي نحو النمو الإيجابي في بداية التسعينات إلا أن الأوضاع السياسية شهدت حدوث انتفاضة في جنوب المكسيك مما أدى إلى اهتزاز الثقة بالحكومة وأدت إلى ضعف السيطرة على

الاقتصاد والسيطرة على السياسات النقدية فنتج عن ذلك ارتفاع في معدلات التضخم بدرجة كانت فيها معدلاته تفوق معدلات التضخم في أمريكا وقد شكل ذلك ضغطاً وإضعافاً للقدرة التنافسية للصادرات المكسيكية التي جزء كبير منها موجه للاقتصاد الأمريكي بسبب الربط ما بين البيوزو والدولار الأمريكي.

وقد أدت تلك الأحداث إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري وضعف الثقة في البيوزو وأصبح الوضع الاقتصادي غير مستقر ونتج عن ذلك هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج ومن ثم جاء الدور على الاحتياطات الدولية لمواجهة تذبذب سعر صرف العملة واختلال ميزان المدفوعات مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات الدولية لدى الدولة المكسيكية لمواجهة تلك الأزمة. وقامت المكسيك بتبني سياسة نقدية مالية انكماشية وزادت من تخفيض قيمة البيوزو إلى الضعف تقريباً إلى جانب قيام أمريكا بالتدخل إلى مساعدتها بحزمة انقاذ ومقدارها 50 مليار دولار أمريكي باعتبارها جارة وإحدى شركائها التجاريين، وكانت نتيجة هذه السياسات انكماش الاقتصاد وانخفاض الناتج المحلي الجمالي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة (ناجي التوني، 2004 . ص 4).

● وأهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة يكمن في معرفة الأسباب والتي تنحصر بصورة رئيسية في الآتي :

- التوسع والمبالغة في حجم الائتمان المحلي.
- الزيادة المتسارعة في الإنفاق العام.
- الاضطرابات السياسية وضعف الثقة في الحكومة وحوادث الشغب.
- ضعف الثقة في العملة الوطنية.

وشهد لبنان ظروفاً صعبة، حيث عانى البلد من الاقتتال على أرضه لمدة تزيد على 17 عاماً فألحقت به أضراراً فادحة على كافة الأصعدة، وما زالت آثارها إلى حد الآن، حيث قدرت الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي خسارة لبنان المادية فقط من جراء هذا الاقتتال ما بين 25 إلى 30 مليار دولار في البنية التحتية وهذه الخسارة تعادل 12 مرة من الناتج المحلي في عام 1990 حيث بدأ التدهور الكبير في سنة 1986 ، فقد بلغت إيرادات الدولة في حينها 6 مليارات ليرة لبنانية بينما وصلت نفقاتها إلى 36 مليار ليرة وقد تكونت الإيرادات من ضرائب مباشرة بنسبة 6.7 % ورسوم جمركية بنسبة 6.4 % وإيرادات أخرى بالنسب الباقية وتشكلت النفقات من نفقات عادية، (رواتب موظفين ونفقات تشغيل الإدارة العامة) ، بنسبة 80 % ونفقات إنمائية وتوظيفية بنسبة 20 % وقد أدى إلى عدم تمكن الدولة من جباية إيراداتها وإلى وضع إدارتها العامة وبعض مؤسساتها في حالة

مالية صعبة مثل مؤسسة الكهرباء بالإضافة إلى التوترات الأمنية واضطرابات الأجواء السياسية غير الملائمة إطلاقاً للنمو الاقتصادي فزادت صعوبات النقل وتزايد النقص في اليد العاملة وتدنت الإنتاجية وبرزت المشكلة الاقتصادية في هذا البلد وطرحت نفسها بقوة وتمحورت حول كيفية زيادة إيرادات الدولة وخفض النفقات العامة وبالتالي عجز الميزانية ناهيك عن العجز في ميزان المدفوعات وبصورة دفعت إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. (قطيش، 1998. ص 127 - 130).

دول جنوب آسيا التي استطاعت حيازة 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 حتى درج تسميتهم بالنمور الآسيوية لما اتسمت به هذه الدول من معدلات نمو متسارعة ومعدلات تضخم منخفضة وموازين مدفوعات ذات أوضاع متوازنة، انتعاش إنتاجي، ومستوى معيشي بمعدلات سريعة وصاحب ذلك انخفاض في مستويات العجز بالموازنات الحكومية والدين العام بل حققت فوائد في أغلب الأحيان.

ولم يكن بمقدور الادخارات المحلية مواكبة الارتفاع في الاستثمارات مما تسبب في ارتفاع عجوزات الحساب الجاري في بداية التسعينات وفتح الباب أمام تمويل هذا العجز عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية الضخمة إلى الداخل والتي شكلت تحديات أمام الإدارة الاقتصادية، حيث كانت هذه الأرصدة النقدية تتدفق من خلال الجهاز المصرفي الذي لم يكن بمستوى الكفاءة المطلوبة للقيام بدور فعال في دوره كوسيط للإقراض، كما أن جزءاً كبيراً من هذه التدفقات النقدية توجهت إلى تمويل الاستثمارات التي تتسم بطابع المضاربة في مجالات العقار والتشييد دون وجود تقييم للمخاطر.

وفي عام 1997 أصبح المناخ الاستثماري أقل ملائمة وبدأت العملات الآسيوية بالارتفاع في قيمتها أمام الدولار وهو ما أضعف القدرة التنافسية لصادراتها وتفاقت العجوزات في الحساب الجاري وارتفعت الديون الخارجية قصيرة الأجل مما خلق ضغوطات على هذه الدول أدى إلى تدخلها في أسواق الصرف الحاضرة والأجلة باستخدام كميات كبيرة من احتياطياتها الأجنبية وقامت بعض الدول بفرض رقابة على الصرف الأجنبي وحاولت تقييد خروجه (يسري عبدالرحمن، 2008. ص 231).

وتحدد أهم أسباب الأزمة الآسيوية في التالي :

- ضعف المدخرات المحلية على تغطية الارتفاع في الاستثمارات.
- ضعف النظام المالي والمصرفي.
- خروج رؤوس الأموال إلى الخارج والمضاربة.
- عجز ميزان المدفوعات

ثانياً/مسار الاحتياطات الدولية في ليبيا:

يمثل الاقتصاد الليبي مثلاً لاقتصاد نام يعاني من عدم توازن هيكل ناتج عن حجم وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وأنماط استخدامها وينعكس هذا الخلل في عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل والاستمرار في الاعتماد على مورد واحد وهو قطاع النفط كمصدر لتمويل الاستثمارات والواردات السلعية ومستلزمات التشغيل.

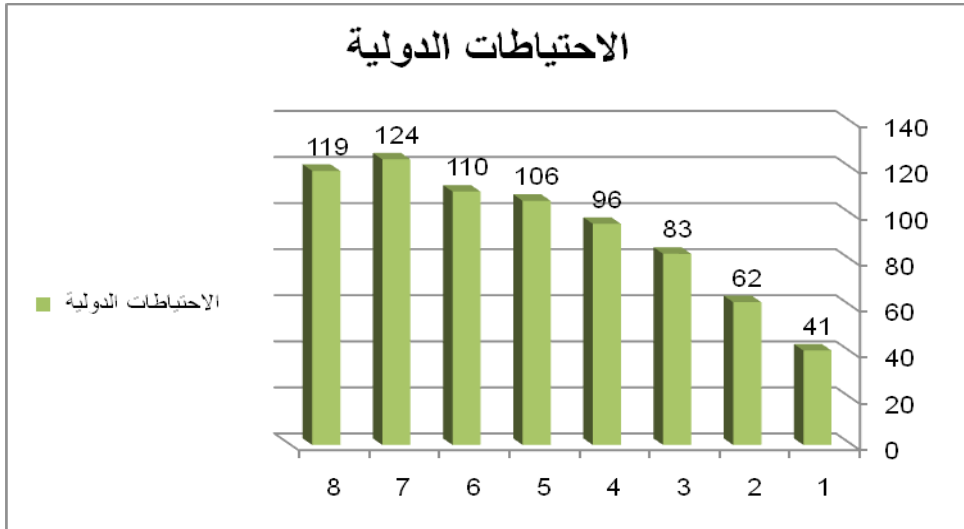
والمتتبع لتطور الاقتصاد الليبي والتحويلات التي شهدتها يلاحظ بروز عدة اتجاهات لها أبعادها على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية حيث تميزت فترة السبعينات وحتى نهاية الثمانينات بالتوجه نحو الاتجاهات الاشتراكية وإعطاء دور متزايد للملكية العامة وغياب دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومحاولة تنشيط الصادرات الليبية من السلع غير النفطية، وكان لتزايد الأعباء على الخزانة العامة ونتيجة انخفاض عائدات النفط بسبب انهيار أسعاره في الأسواق العالمية، ثم تجلت اتجاهات مغايرة للسابقة منذ بداية التسعينات متمثلة في تغير نمط الملكية إلى الملكية الجماعية، وما أطلق عليه بالتملك وتواصل هذه التطورات والتحويلات نحو التوجه إلى تبني برامج للإصلاح وإعادة الهيكلة بإعطاء دور للقطاع الخاص.

وتقدم هذه الدراسة مسحا سريعا ومنفصلا لهذه الفترات الزمنية وفقاً للتوجهات السائدة بداية من سيناريو الدين العام إلى بناء وتراكم الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي بالتركيز على مسار أهم المؤشرات والمتغيرات الكمية ذات العلاقة بالأداء الاقتصادي والاحتياطات الدولية.

جدول رقم (1): تطور الاحتياطات الدولية في ليبيا 2006 - 2013

التسلسل	السنة	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)
1 -	2006	62
2 -	2007	83
3 -	2008	96
4 -	2009	103
5 -	2010	106
6 -	2011	110
7 -	2012	124
8 -	2013	119

شكل رقم (1): تطور الاحتياطات الدولية 2006-2013 (مليار دولار)



المصدر: البنك الدولي، 2011.

ويوضح مسار الاحتياطات الدولية في ليبيا للفترة 2006-2013 بأنه تصاعدي وقد شهد تصاعدا ملحوظا بعد عام 2007 وأن معدل التصاعد قد تراجع بعد عام 2011 بسبب الأحداث في ليبيا وشهد تراجعا لأول مرة في عام 2013 حيث تراجع من 124 مليارا دولار إلى 119 مليارا .

ثالثا/ سيناريوهات وبدائل إدارة الاحتياطات في ليبيا:

1 - سيناريو الدين العام.

حقق الاقتصاد الليبي فوائد في ميزان المدفوعات في معظم سنوات عقد السبعينات بسبب الزيادة في أسعار النفط العالمية، وكانت حصيلتها النهائية زيادة صافية في الاحتياطات الدولية غير أنه ومنذ منتصف الثمانيات تراجعت أسعار النفط وانحسرت الإيرادات النفطية وظهر التدني الواضح في إيرادات الدولة، الناتج عن تصدير النفط بمعدلات تفوق الإنفاق العام ولقد صاحب هذا التراجع في قيمة الصادرات زيادة في قيمة الواردات اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية خلال الفترة 1981 - 1985 في نفس الوقت التي زادت فيه قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية (أبوحييل، 1991 ص148) مما أدى إلى لجوء الدولة إلى أسلوب التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية والمصرف المركزي ويمكن تلخيص الحقائق المرتبطة بهذا السيناريوهات فيما يلي :

● هيمنة السلطات والسياسة المالية، متمثلة في أوجه الإنفاق المتزايدة اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية المتعاقبة بدون وجود أي دور للمصرف المركزي في تحديد موازنة النقد الأجنبي اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات أدت إلى استنزاف مستمر في العملات والأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي نتيجة لعدم كفاية الإيرادات النفطية من تغطية الالتزامات الأجنبية القائمة حيث انخفضت الإيرادات النفطية من 21.4 مليار دولار في سنة 1980 إلى 5.2 مليار دولار وفي عام 1988 وفي نفس الاتجاه انخفضت الاحتياطيات الدولية لدى المصرف المركزي في 13 مليار دولار في عام 1980 إلى 800 مليون دولار في عام 1988.

● استمرار الخزنة العامة في الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية القائمة حتى نهاية الثمانينات الأمر الذي اضطرها إلى الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية لتمويل تلك الاستثمارات عن طريق العجز وظهرت لأول مرة ديون خارجية قدرت بحوالي 7 مليارات دولار وتطور الدين العام المحلي من 3.73 مليارات دولار في عام 1984 إلى 7.1 مليارات في عام 1991 والديون الخارجية شكلت حجم الالتزامات في التعاملات ولا تمثل اقتراضاً خارجياً.

● الاستنزاف في الاحتياطيات الدولية لدى المصرف المركزي وارتفاع حجم الدين العام المحلي أديا إلى ارتفاع في عرض النقود وبشكل يتعارض مع أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القومي، وخصوصاً الناتج المحلي الذي انخفض بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض مساهمة القطاع النفطي حيث شكل معدل النمو في الناتج المحلي بالأسعار الخارجية خلال الفترة 1980-1988 (-3.4%) في مقابل 5% كمعدل نمو في عرض النقود في نفس الفترة. (الحاسية، 1993 ص 25 - 28).

وتلخصت أهم الآثار المترتبة على هيمنة السياسة المالية، في بروز ظاهرتين هما :
الأولى: الارتفاع الواضح في المستوى العام للأسعار كنتيجة لارتفاع عن النقود من جهة وتقييد الواردات من جهة أخرى.

الثانية: انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الصعبة في السوق الموازية بدرجة كبيرة وصلت في بعض الأحيان إلى ما يقل عن ربع سعره الرسمي وذلك كنتيجة مباشرة أيضاً لزيادة كمية النقود المحلية.

و يكمن السبب في ثبات قيمة الدينار الليبي خلال فترة السبعينات وحتى منتصف الثمانينات في الوفرة النسبية من النقد الأجنبي والتطور الهائل في الاحتياطيات

الدولية نتيجة لتحسن أسعار النفط ومنذ عام 1986 طرأ تحول في ترتيبات تحديد سعر صرف الدينار الليبي من خلال ربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة وأصبح SDRs 2.8 وعلى أثر هذا الربط أصبح بإمكان المصرف المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار الليبي حسب التطورات الاقتصادية والنقدية وبما يكفل تفادي تلك الآثار السلبية وبالتالي شهدت الفترة 1986 – 1993 فترة تخفيض في سعر الصرف للدينار الليبي، وفي عام 1994 بدأ العمل بنظام سعر الصرف المزدوج في محاولة للتأثير على تطورات السوق الموازية للنقد الأجنبي (أبوسنيينة، 1997ص313).

2 - تعزيز الاحتياطات الدولية في ظل تقلبات أسعار النفط :

وشهد الاقتصاد الليبي محاولات مستمرة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية وبرامج متعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد منذ نهاية التسعينات وتبرز هذه البرامج السياسات في تحفيز القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي وخلق المناخ الاستثماري الملائم لعمل الاستثمارات المحلية والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي كل هذا جاء في إطار توسيع قاعدة الملكية وتوزيع مصادر الدخل وما يفسر الابتعاد عن الاتجاه الاشتراكي الذي كان سائداً كمذهب اقتصادي في الفترة السابقة وفي هذا الشأن طرحت خصخصة أكثر من 360 شركة ومؤسسة ومصرف تملكها الدولة وفق القرار رقم 313 لسنة 2003.

وشهدت هذه الفترة، السعي للانضمام إلى منطقة التجارة العالمية حيث تم العمل على تفعيل السياسة التجارية من خلال التخلص من السوق الموازية للسلع والعملات والحد من التضخم الناتج عن القيود على التجارة الخارجية وخلق جو من الثقة وقدر كاف من الحرية الاقتصادية وإزالة الحواجز بين الاقتصاد الليبي والاقتصاديات الأخرى وتشجيع الصادرات الليبية وخلق توازن مستقر في ميزان المدفوعات وتحديد قيمة مناسبة مستقرة للدينار الليبي (عطية الفيتوري، 2002 ص7).

وبالرغم من عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي في هذه الفترة واستمرار الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للاقتصاد واعتماد الميزانية العامة على الإيرادات النفطية إلا أنه شهد انتعاشاً في فترة ما بعد عام 2000 في الإيرادات النفطية وتزايد في الاحتياطات الدولية وتغير في سياسة سعر الصرف الأقل تشدداً والعودة إلى تخفيض إجراءات الرقابة على الصرف الأجنبي وتوحيد سعر الصرف منذ عام 2002 مما ساهم ذلك في تقليل الضغوط التضخمية حيث بدأت الأسعار في الانخفاض عما كانت عليه في فترة التسعينات نتيجة تزايد العرض الكلي وزيادة تدفق الواردات بفعل

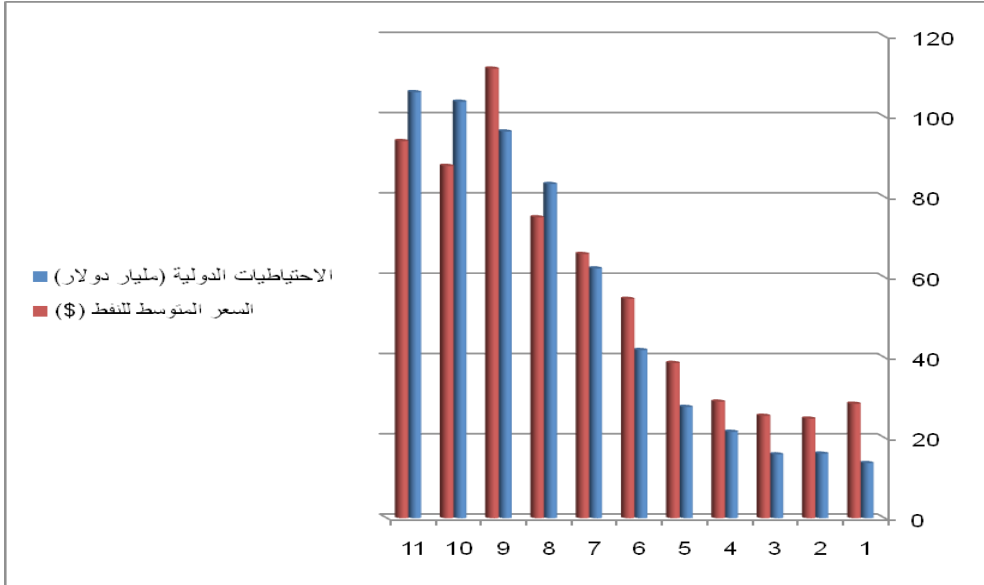
السياسة التجارية وظل ميزان المدفوعات يحقق فوائض بسبب تحسن الصادرات النفطية فقد تم تحديد القيمة التعادلية للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية على أساس (دينار ليبي = 0.608 وحدة حقوق السحب الخاصة) أي ما يعادل 1.3 دينار لكل دولار وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (49) لسنة 2001 والجدول التالي يوضح تطور الاحتياطيات الدولية وأسعار النفط في هذه الفترة.

جدول رقم (2): الاحتياطيات الدولية في ليبيا وأسعار النفط العالمية

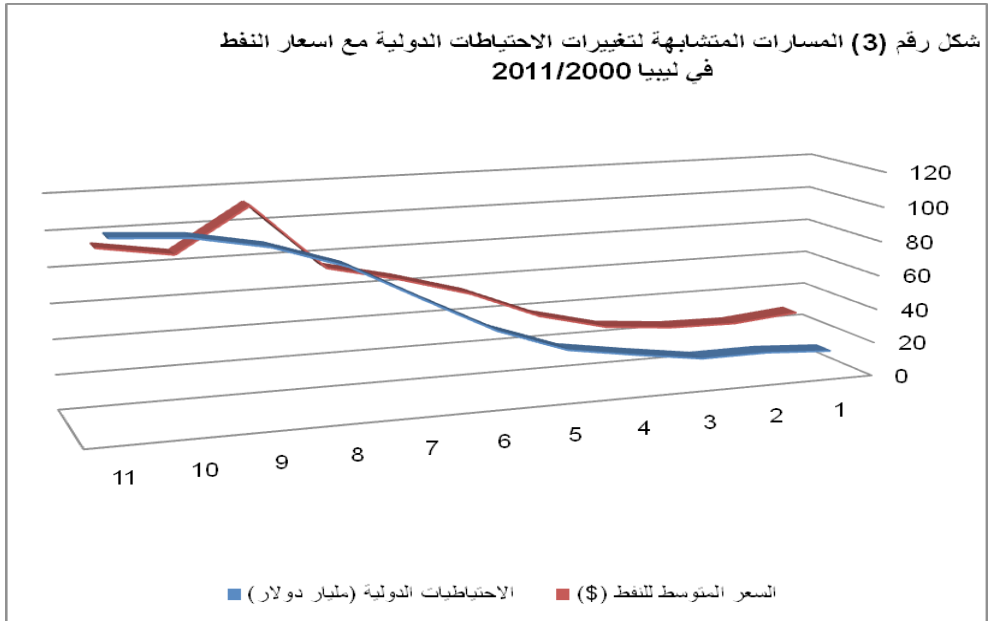
السنوات	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	السعر المتوسط للنفط (\$)
2000	13.72	28.50
2001	16.07	24.80
2002	15.89	25.50
2003	21.51	29.03
2004	27.71	38.66
2005	41.87	54.64
2006	62.22	65.80
2007	83.25	74.95
2008	96.33	112.00
2009	103.75	87.76
2010	106.14	93.96

المصدر: البنك الدولي، 2011.

شكل رقم (2): العلاقة بين الاحتياطات الدولية وتغيرات سعر النفط في ليبيا للفترة 2000-2010 (مليار دولار)



شكل رقم (3) المسارات المتشابهة لتغيرات الاحتياطات الدولية مع اسعار النفط في ليبيا 2011/2000



حيث توضح الرسومات والأشكال البيانية تشابه مسار اتجاهات الاحتياطات الدولية في ليبيا مع تغيرات أسعار النفط بسبب اعتماد هذه الاحتياطات بشكل كبير على العوائد النفطية وان الارتفاع في أسعار النفط العالمية هو المصدر الرئيسي إلى تكوين وتراكم

هذه الاحتياطات بالإضافة إلى جملة الإجراءات والبرامج المعتمدة والمشار إليها أعلاه بالإضافة إلى التنسيق ما بين السياسة النقدية وباقي السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي وخصوصاً السياسة المالية والاتجاه نحو ترشيد الإنفاق العام ومحاولة تحسين الإيرادات غير النفطية والإجراءات الخاصة بسياسة .. الصرف الأجنبي والسياسة التجارية خلقت مستوى مقبولاً من الاستقرار الاقتصادي في هذه الفترة.

وبمقارنة حجم الاحتياطات الدولية مع بعض الدول في عام 2010 حيث بلغت في تونس 9.76 مليارات دولار ، و 37.07 مليار دولار في مصر ، و 23.60 مليار دولار في المغرب ، و 43.81 مليار دولار في جنوب أفريقيا، و 85.95 مليار دولار في تركيا، و 106.52 مليارات في ماليزيا وهي الدولة الوحيدة التي تتقارب مع ليبيا في حيازتها للاحتياطات الدولية على عكس الدول الأخرى المذكورة سابقاً والتي تقل حيازتها مما انعكس على قدرتها على تغطية الواردات لأشهر معينة وهو المقياس المعتد به في صندوق النقد الدولي (IMF, 2011, P51)

ويوضح هذا المقياس أن عدد أشهر التغطية كانت 35.6 شهراً في عام 2006 وارتفعت إلى 38.2 شهراً عام 2007 و 40.9 شهراً في عام 2008 و 38.1 في عام 2009 ثم انخفضت إلى 35.9 شهراً في عام 2010 كنتيجة لارتفاع قيمة الواردات في الميزان التجاري مقارنة بـ 5 أشهر في تركيا و 6 أشهر في ماليزيا و 5 أشهر في جنوب أفريقيا و 7 أشهر في المغرب، 4 أشهر في تونس و 7 أشهر في مصر عام 2010 وتسجل تغطية الاحتياطات لأشهر من الواردات فترة أعلى من المعدل الكافي وفقاً للحجم الأمثل المعتمد لدى صندوق النقد الدولي.

إلا أن ظروف الاقتصاد الليبي تعتبر غاية في الخصوصية من حيث حساسية ميزان المدفوعات للتغيرات في أسعار النفط مما يجعله عرضة لأي صدمات قد تحدث نتيجة لسيطرة الهيدروكربونات على مجمل الصادرات في ميزان المدفوعات، حيث تراوحت نسبة الهيدروكربونات إلى إجمالي الصادرات ما بين 95٪ إلى 98٪ في الفترة من 2004 إلى 2009 وهذا انعكس في تمويل الميزانية العامة نتيجة للارتباط ما بين الصادرات النفطية باعتبارها مصدر الإيرادات النفطية ومساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة للميزانية العامة ويمكن إيجاز أهم المؤشرات والتغيرات الكلية في فترة تكوين وتراكم الاحتياطات في الاقتصاد الليبي فيما يلي :

● حققت الإيرادات العامة زيادة مستمرة في الفترة (2006 - 2010) نتيجة للزيادة

في الإيرادات النفطية بصورة ملحوظة وفي نفس المسار ارتفعت الإيرادات غير النفطية مع بقاء تدني مساهمتها في الإيرادات الكلية للميزانية العامة نتيجة اعتمادها بشكل أكبر على الإيرادات النفطية وتعتبر هذه الزيادة في الإيرادات العامة نتيجة لارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع عوائدها الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً، حيث ارتفعت قيمة الإيرادات الكلية من 47088.0 مليار دولار في عام 2006 إلى ما يقارب 61503.1 مليار دولار عام 2010، وسجلت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة سواء في جانب النفقات التشغيلية والإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة وذلك كنتيجة للبدء في تنفيذ مشروعات تنموية في مجالات البيئة الأساسية والإسكان والمطارات ومشروعات التعليم والصحة.

- الميزانية العامة تميزت بسيطرة الإيرادات النفطية لوجود علاقة ارتباط قوية مع الميزان التجاري ناتجة من وجود تناسق ما بين حركة الصادرات في الميزان التجاري والإيرادات النفطية في جانب الميزانية من جانب وما بين اتجاه الواردات والنفقات العامة من جانب آخر مما أدى إلى ارتباط ما بين اتجاه فائض الميزانية العامة والميزان التجاري وجاءت التطورات على صعيد الميزان التجاري والميزانية العامة موازية للتطورات النفطية في الأسواق العالمية وإلى البدء في تنفيذ مشروعات تنموية مما انعكس في الإنفاق الاستثماري من خلال ميزانية التحول وزيادة الواردات خصوصاً من السلع الاستثمارية (مصرف ليبيا المركزي، 2010 ص32).
- ويوضح مؤشر الانكشاف الاقتصادي ارتفاع قيمته خلال الفترة 2006 - 2010 حيث تراوحت قيمته ما بين 83.3 % إلى 98.0 % مما يؤكد تأثير الميزانية العامة شأنها في ذلك شأن التغيرات الاقتصادية الكلية بتأثر التقلبات في عناصر الميزان التجاري وبالتالي فإن تخطيطها وتنفيذها لا يمكن أن يتم بمعزل عن حركة واتجاه الميزان التجاري وبالأخص حركة الصادرات النفطية وذلك لارتباط الاقتصاد الليبي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد العالمي وخاصة مع الدول المتقدمة الصناعية فالصادرات النفطية الليبية إلى هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي وأيضاً الواردات الليبية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وتشكل نسبة مرتفعة من الناتج القومي الإجمالي.
- ارتفع عرض النقود في هذه الفترة حيث ارتفع من 16.3 مليار دينار في عام 2006

إلى 41.3 في عام 2010 في نفس الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً من 46.5 مليار دينار إلى 52.0 مليار دينار كنتيجة للزيادة في الإنفاق العام والتوسع في منح القروض وخصوصاً من قبل المصارف المتخصصة مما يعكس ضعف فاعلية النظام المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (المصرف المركزي، 2013 ص3)

● تميزت سياسة سعر الصرف المتبعة في هذه الفترة بتوحيد سعر صرف الدينار الليبي وإلغاء ما يعرف باسم السعر التجاري الذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة في العام 1994، وجاءت هذه السياسة في إطار برنامج اقتصادي يهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي بشكل عام وبواسطة سياسات اقتصادية أخرى متمثلة في السياسة النقدية، المالية، والتجارية بما يوفر المرونة الكاملة للتعاطي مع أية تطورات اقتصادية يواجهها الاقتصادي الليبي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وباستهداف تحقيق الاستقرار في القوة الشرائية للدينار الليبي وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن التعاون مع السعر الموازي لسعر الصرف الأجنبي في السوق الموازنة وتحقيق توزيع أمثل للموارد المتاحة من الصرف الأجنبي (مصرف ليبيا المركزي، 2010 ص17).

رابعاً/ المخاطر التي تواجه الاحتياطات الدولية في ليبيا.

شهد الاقتصاد الليبي مستجدات وتحولات في البنية الاقتصادية والسياسية في عام 2011 والتي تتسم بالاستثنائية في تاريخه الاقتصادي وتأثر بها بصورة حادة جداً واتسمت هذه التحولات في تسارع الأحداث السياسية غير المسبوقة التي شهدتها المنطقة وبصورة خاصة ليبيا وبشكل مركز فإن الاقتصاد الليبي منذ البدء في برامج الإصلاح وتراكم الاحتياطات بفعل ارتفاع أسعار النفط لم يشهد أزمات حادة باستثناء الظروف الراهنة والتي بدأت بظهور أزمة السيولة في منتصف عام 2011 وتبعها في ذلك انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60٪ وارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة 14٪ بالإضافة إلى تأثير البنية التحتية في قطاعات عديدة كان على رأسها قطاع النفط، ومغادرة العمال الأجانب، مما أدى إلى انخفاض الصادرات والذي بدوره أدى إلى انخفاض رصيد الحساب الجاري، من فائض قدره 21٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010 إلى 4.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 وهذه المشاكل عبرت بصورة اقتصادية عن تداعيات تزعر الوضع السياسي والأمني والحظر على الأموال الليبية وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن (صندوق النقد الدولي، 2011).

وقد أدت تلك الظروف إلى الشح في السيولة بالعملة المحلية مما زاد من هلع المواطنين وتسابقهم لسحب ما لديهم من مدخرات محلية والسعي لحيازة أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية والذهب، جراء ضعف الثقة بالعملة المحلية ونظراً للحظر المفروض على المصرف المركزي لم يتمكن من تعزيز ثقة المواطنين بالنظام المصرفي والعملة المحلية من خلال منح العملة الأجنبية وتفعيل إحدى الوظائف أو الأهداف الإستراتيجية لحيازة الاحتياطات، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في السوق الموازنة أمام جميع العملات الأجنبية والذهب بمعدل أكثر من 25 % وبهذا اعتمد المصرف المركزي على بيع جزء من الاحتياطي المتمثل في رصيد الذهب النقدي الذي بحوزته في خزائن المصرف بمقدار 20 % من رصيد الذهب وبقيمة 2 مليار دينار ليبي تقريباً، لتلبية جزء من الالتزامات بالعملة المحلية من دفع أجور ومرتببات واستيراد المواد الأساسية وارتفع عرض النقود بشكل كبير في عام 2011، حيث تضاعفت العملة بالتداول من 7.6 مليار دينار ليبي في نهاية 2010 إلى ما يبلغ 14.9 مليار دينار ليبي في عام 2011.

وباشر المصرف المركزي في عام 2012 بضخ العملة الأجنبية لحل أزمة السيولة بصورة خاصة ودعم النظام المصرفي وتعزيز ثقة المواطنين بالعملة الوطنية، حيث بلغت قيمة ما تم ضخه من عملات أجنبية ما يقارب 10 مليار دولار أمريكي في الستة الأشهر الأولى واستأنفت فتح الاعتمادات السلعية والحوالات الأجنبية الخارجية وكل تلك السبل نتج عنها توفير السيولة بالعملة المحلية لدى المصارف كما تم إعادة إصدار ما يقارب 5 مليار دينار ليبي بأوراق نقدية حديثة الطباعة وذلك لإعادة الثقة بالأسواق ودفع المرتببات وإعادة إصدار الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول والتي تعادل 2 مليار دينار تقريباً (مصرف ليبيا المركزي، 2013).

هذه الجهود المتعلقة بتوفير السيولة لم تتوقف نتيجة الظروف الاقتصادية غير المتوقعة التي تواجه الاقتصاد الليبي وخصوصاً المتعلقة بتوقف الموائم والحقول النفطية وهذه لاتهدد شريحة بعينها وإنما تهدد مستقبل الحياة الاقتصادية في ليبيا بالكامل والاحتياطات الدولية بصورة خاصة باعتبارها الملجأ الأخير لدى الدولة للرجوع إليه عند حدوث الأزمات الاقتصادية من ناحية وكذلك نتيجة إلى مخصصات الميزانية العامة في عام 2012، 2013 بمبالغ فلكية غير مسبوقة على الإطلاق وبطريقة لا تتناسب مع ظروف الأزمة ولا وضع ميزان المدفوعات وأسعار النفط العالمية التي تواجه الاقتصاد الليبي وفي ظل ضعف النظام المصرفي وضعف المتابعة باعتبارها الوظيفة الأساسية للدول

وفي جميع المجالات والظروف الدولية والإقليمية فإن هذا يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للأزمات وصدمات عديدة سواء محلية أو خارجية ناجمة عن هذه الظروف أو أي ظروف أخرى غير متوقعة في المشهد الداخلي والخارجي وهذه الظروف الراهنة في مجملها تعتبر مخاطر تهدد الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي ونحددها في التالي :

■ غياب الدور الحقيقي للدولة وخصوصاً المتعلق بالإدارة الاقتصادية وضبط السلبات والإعمال غير القانونية سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية وما يترتب على ذلك من ضغوط تواجه الإنفاق العام.

■ عدم وجود الهيكلية الإدارية الفاعلة والمتمثلة في بناء الهيكل الإداري لعمل الإدارة المحلية بما يكفل القيام بالخدمات المحلية والتوسع بإرضاء كافة المناطق غير المنتهية وغير المتوقعة وبشكل تنافسي.

■ تذبذب العائدات النفطية بسبب تدني الصادرات النفطية الناتجة عن انخفاض الإنتاج اليومي من النفط كنتيجة لتوقف الحقول والموانئ النفطية وإلى الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط العالمي

■ تنامي معدلات الارتفاع في الإنفاق العام، وخصوصاً الاستهلاكي بشكل خطير جداً وتدني نسبة المخصص للإنفاق الاستثماري للغرض استكمال المشاريع التنموية والتي كان من المفترض استكمال أغلبها، وزيادة أيضاً غير مسبقة في الميزانية التسييرية وبطريقة لا تحقق المنافع الاقتصادية وغير مرتبطة بمستويات الاستخدام الأمثل.

■ اتجاه المتغيرات النقدية وبصورة خاصة عرض النقود لتلبية الزيادة المستمرة في الإنفاق العام وزيادة العملة خارج المصارف بمعدلات كبيرة وذلك لانعدام الثقة في قدرة المصارف على توفير السيولة الناتجة عن الظروف المذكورة سابقاً والرغبة في تحويل هذه المدخرات إلى عملات أجنبية كإجراء تحوطي لدى الغالبية .

● الخلاصة

حاولت هذه الورقة الوصول إلى أهم المخاطر التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالاحتياطيات الدولية بداية بالاستعراض النظري لها ومدى تأثيرها بالأزمات المختلفة وتناولت مسار التطورات المختلفة في الاقتصاد الليبي ومحاولة الربط ما بين هذه المسارات في فترات مختلفة و الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الليبي. وقد بينت الورقة العلاقة المباشرة بين تكوين هذه الاحتياطيات والتغييرات في أسعار النفط في ليبيا كون الصادرات النفطية تشكل المصدر الرئيس لتكوين هذه الاحتياطيات .

وقد وضحت الدراسة تأثير هذه الاحتياطيات على المتغيرات الاقتصادية الكلية وكيف

كان تراجع هذه الاحتياطات هو السبب الرئيس للأزمات والصدمات المالية التي تعرضت لها كثير من الدول وبينت الدراسة أن هذه الاحتياطات الدولية تشكل أهمية قصوى في ليبيا واستناداً إلى ما تقدم فإن الدراسة توصلت إلى النتائج والتوصيات التالية :

● النتائج :

- 1 - حيازة الاحتياطات الدولية تختلف ظروف إدارتها وتحديد حجمها الأمثل من دولة لأخرى وخصوصاً في الدول النامية والمصدرة للنفط باعتبار حساسيتها عالية لأي تقلبات تطرأ على أسعار النفط وإن إدارتها جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية وهي مرتبطة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية.
- 2 - الاحتياطات الدولية تتأثر بالأزمات ولعلها أول العناصر الاقتصادية متأثراً وتشترك الأزمات ضمناً في نفس الأسباب والتداعيات والتي تأتي في مقدمتها الاضطرابات السياسية وضعف الثقة في الحكومة من ناحية والزيادة المتسارعة في الإنفاق العام، والتداعيات طريقها الوحيد هو استنزاف الاحتياطات الدولية.
- 3 - الاحتياطات الدولية سواء العملات أو الأصول الأجنبية في الاقتصاد الليبي لم تكن بمعزل عن سيناريو الدين العام في فترة الثمانيات بالرغم من عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والاكتفاء بالاقتراض الداخلي سواء من المصارف التجارية أو المصرف المركزي.
- 4 - الاحتياطات الدولية في الظروف الراهنة تواجهها عدة مخاطر تهدد باستنزافها طالما أن الشعار المرفوع هو " التفرج إلى حين ارتفاع العائدات النفطية للقيام بالإصلاح والتطوير " وترتبط هذه المخاطر بعلاقة دراماتيكية في بعضها البعض وتنعكس في تنامي الإنفاق العام بمعدلات سريعة مما يولد ضغوطاً على الاحتياطات الدولية.

● التوصيات :

- 1 - تكثيف كافة الجهود في إرساء الاستقرار والسلم الاجتماعي والسياسي.
- 2 - تحديد الحجم الملائم من الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الليبي بدراسة كافة المؤشرات الاقتصادية وربطها بالقدرة والخطط التنموية وتقدير الالتزامات المستقبلية.
- 3 - ضرورة الانضباط المالي من خلال التقيد ببنود الميزانية وترشيد الإنفاق العام والتوجه نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك، والضبط يبدأ بالتخطيط للميزانية من قبل متخصصين، وأن يأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذا الشأن.
- 4 - ضرورة دراسة السوق المحلي بصورة دورية وتفعيل دور الرقابة على الصرف الأجنبي للمحافظة على قيمة الدينار الليبي وخصوصاً في الظروف الراهنة .
- 5 - رفع كفاءة القطاع المصرفي وتحسين خدماته وتطوير خدمات جديدة والمساهمة في تنمية وعي المواطن.

المراجع:

- أحمد بريهي: «متطلبات الاستقرار المالي الدولي»، التحوط الكلي وموازنة المدفوعات ما بعد الأزمة، 2011.
- رمزي زكي: " الاحتياطات الدولية" ، الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل بيروت، 1999 .
- عبد الفتاح أبو حبيب: تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، بنغازي، 1991 .
- عبد اللطيف قطيش: تجربة الجمهورية اللبنانية في سياسة وإدارة الدين العام، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 1998 .
- عطية المهدي الفيتوري: السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية في ليبيا، طرابلس، 2012 .
- محمد ابوسنينة: سياسة وإدارة أسعار الصرف في ليبيا، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997 .
- ميلود الحاسية: طبيعة وأهداف الجهاز المصرفي في ليبيا، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي في ليبيا، واقعية وإمكانيات تطويره، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، 1993 .
- ناجي التوني: الأزمات المالية، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2004 .
- نوري بريون: الدين العام في ليبيا، نشأته وتطوره وآثاره على الاقتصاد الوطني، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2000 .
- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2003 .
- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2010 .
- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2013 .
- تقرير صندوق النقد الدولي، 2010، www.Imf.com .
- تقرير صندوق النقد الدولي، 2011، www.Imf.com .
- موقع البنك الدولي، 2011 www.worldBank.com .